نتنياهو.. البقاء أم الرحيل؟!!!

باسم برهوم

قبل أشهر قليلة لم تكن مسألة بقاء أو رحيل نتنياهو عن المشهد السياسي مطروحة للنقاش، فكان حتى وقت قريب السياسي الذي لا يمكن هزيمته في إسرائيل، ولكن اليوم أصبحت مسألة إزاحته أمرا ممكنا، سواء في استطلاعات الرأي، أو أنه بات مطلبا دوليا، بما في ذلك رغبة صديقه ترمب.

الأهم من ذلك هو أن صفحة إسرائيل السوداء في العالم، بما في ذلك لدى الحليف الإستراتيجي الأهم الولايات المتحدة الأميركية، لن يكون ثمن إعادة تبييضها سوى رحيل نتنياهو وحكومته الفاشية عن المشهد في إسرائيل.

هذا التحليل المنطقي قد لا يكون مناسبا لإسرائيل، التي تتحكم الغريزة في معظم مجتمعها، واللعب على وتر الخطر الوجودي، فأرقام الاستطلاعات وحدها ورغبة المجتمع الدولي قد لا تكون كافية، فهناك وقت كاف بالنسبة لنتنياهو ليقلب المعادلات، فمن الآن وحتى 27 تشرين الأول/ أكتوبر القادم، لدى هذا اللاعب المهارة على استغلال غريزة المجتمع الإسرائيلي واللعب على أكثر من ورقة ليلعبها، من أبرزها ورقة قطاع غزة، بإشعال الحرب هناك من جديد بحجة نزع سلاح حماس.

وهناك لا تزال فرصة قوية لإعادة الاشتباك مع إيران، خصوصا إذا وسعت واشنطن من هجماتها.

إيران على ما يبدو حتى الآن لا ترغب بشن هجمات صاروخية على إسرائيل، إنما هي تهدد بمهاجمة البنى التحتية لدول الخليج، وخاصة محطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وانضم إليها الحوثيون في اليمن بتهديد السعودية بحصار بحري، فطهران تعتقد أن هؤلاء سيصرخون مبكرا، خصوصا في فصل الصيف الحارق، وإذا ما قررت إيران مهاجمة إسرائيل فإن نتنياهو سيكون سعيدا بهذا الخطأ أو أن تكون الولايات المتحدة بحاجة للتدخل الإسرائيلي لتكثيف الضغط، وبالتالي يحصل نتنياهو على الضوء الأخضر الذي ينتظره بفارغ الصبر ليعيد خلط أوراق الانتخابات من جديد لصالحه.

بالنسبة لنتنياهو الانخراط في حرب مع إيران هو الأولوية، لأن جبهة غزة مكلفة أكثر على الصعيد الأخلاقي. كما أنها لن تغير الكثير في توجهات الرأي العام الإسرائيلي، إلا إذا قرر نتنياهو احتلال كامل القطاع ويقوم جيشه بنزع سلاح حماس، وهذا أمر مستبعد. فرص نجاة مجرم الحرب أقل من إقصائه، فالمرحلة القادمة هي مرحلة إعادة تجميل وجه إسرائيل، التي تعيش أسوأ مراحل وجودها على الصعيد الأخلاقي، فهي منبوذة على الصعيد الشعبي في معظم دول العالم، وهي في أسوأ أوقاتها في الولايات المتحدة ذاتها.

نتنياهو هو أول رئيس وزراء إسرائيلي ولد في إسرائيل عام 1949، كل سابقيه من بن غوريون إلى بينت ولبيد وأولمرت وشارون، مرورا بإسحاق شامير، وإسحاق رابين، وشمعون بيريس، وليفي اشكول ويغال ألون وغيرهم، جميع رؤساء حكومات إسرائيل ولدوا خارج فلسطين، إما في بولندا أو روسيا أو أوكرانيا.

والد نتنياهو الذي جاء من بولندا إلى فلسطين كان من صقور المنظمة الصهيونية وأحد المقربين من زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية جابوتنسكي.

نتنياهو سليل عائلة فاشية، ونجح بعد عدة محاولات خلال مسيرته السياسية، في تشكيل حكومة فاشية وكانت النتيجة كما رأى العالم، حرب إبادة جماعية وحشية، والاستيلاء على الضفة، وحروبا لا تتوقف، حكومة هدفها الرئيسي كان ولا يزال هو تهجير الفلسطينيين.

لا يمكن الجزم بأن نتنياهو لن يعود رئيسا للوزراء، ولكن المنطق يقول إنه يجب أن يرحل، والأكثر منطقية هو أن يرحل ويحاكم أمام محكمة الجنايات الدولية في الوقت نفسه. فالعالم سئم من كون إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون، وكيف وهي تقاد إلى حكومة فاشية ترتكب جرائم حرب.

من الآن وحتى 27 تشرين الأول/ أكتوبر، موعد الانتخابات، على الشعب الفلسطيني أن يكون متيقظا وحذرا، في هذه الأشهر الصعبة قد يرتكب نتنياهو وعصابته الفاشية جرائم أبشع في الضفة وغزة، خصوصا أن هذا اليمين يعلم أنه إذا خسر الانتخابات، فإنه قد لا يعود للحكم لفترة طويلة. وبالتالي سيفقد فرصته النادرة لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وضم أجزاء واسعة من الضفة، وإنهاء السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كما قال هذا اليمين إنها قد تتحول إلى دولة فلسطينية. وبقدر ما كانت السنوات الثلاث الماضية قاسية، فإن الأشهر الثلاثة المقبلة قد تحمل قسوة أشد، لذلك الحذر واجب والصمود ضروري.

بين الحلم والقرار.. كيف ترسم منصة «بوصلة» مستقبل طلبة الثانوية العامة؟

لؤي شحادة

لا تنتهي رحلة الثانوية العامة في فلسطين بإعلان النتائج، بل تبدأ عندها واحدة من أهم المحطات التي ترسم مستقبل الطالب، وهي اختيار التخصص الجامعي. فهذا القرار لا يحدد سنوات الدراسة فحسب، بل يرسم ملامح المسار المهني والحياتي، ويؤثر في فرص النجاح والإبداع والاستقرار لسنوات طويلة. لذلك، لم يعد اختيار التخصص قراراً يمكن أن يبنى على الانطباعات أو الضغوط الاجتماعية، بل أصبح يحتاج إلى معرفة دقيقة وبيانات موثوقة تساعد الطالب على اتخاذ القرار الصحيح.

في العديد من الدول المتقدمة مثل بريطانيا وفنلندا وكندا وسنغافورة، أصبح الإرشاد الأكاديمي يعتمد على قواعد بيانات تفاعلية ومؤشرات علمية تساعد الطلبة على فهم خياراتهم وربطها باحتياجات سوق العمل، بدلاً من الاكتفاء بالنصح العام. وفي هذا السياق، تمثل منصة «بوصلة» خطوة متقدمة في فلسطين نحو ترسيخ ثقافة الاختيار المبني على المعرفة.

لسنوات طويلة، اعتمد كثير من الطلبة في اختيار تخصصاتهم على رغبات الأسرة أو تقليد الأصدقاء أو الصورة النمطية لبعض المهن، دون امتلاك معلومات كافية عن واقع التخصصات أو فرصها المستقبلية. وكانت النتيجة التحاق عدد منهم بتخصصات لا تنسجم مع ميولهم وقدراتهم أو مع احتياجات سوق العمل، الأمر الذي انعكس على مسيرتهم الأكاديمية والمهنية.

يشهد قطاع التعليم العالي في فلسطين محطة نوعية بإطلاق «منصة بوصلة»، المنصة التفاعلية للتخصصات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام 2026. وجاءت فكرة المنصة بمبادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انطلاقاً من رؤيته لتوظيف البيانات الرسمية في خدمة المجتمع، قبل أن تتطور إلى مشروع وطني بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي، يجمع بين الخبرة الإحصائية والرؤية الأكاديمية لخدمة الطلبة وأسرهم.

يكتسب إطلاق المنصة أهمية خاصة لتزامنه مع الفترة التي تسبق إعلان نتائج امتحان الثانوية العامة للعام الدراسي 2025/2026، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الطلبة وأولياء أمورهم رحلة البحث عن التخصص المناسب. ويجعل هذا التوقيت المنصة أداة عملية بين أيديهم قبل اتخاذ أحد أهم القرارات في حياتهم الأكاديمية، بما يتيح لهم مقارنة الخيارات استناداً إلى معلومات موثوقة بدلاً من الاجتهادات والانطباعات.

تأتي منصة «بوصلة» ضمن توجه حديث يقوده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال عام 2026، يهدف إلى تحويل الإحصاءات الرسمية إلى أدوات تفاعلية تساعد المواطن وصانع القرار على الاستفادة من البيانات والمعرفة في اتخاذ قراراتهم اليومية. فالإحصاءات لا تكتسب قيمتها من إنتاجها فحسب، بل من قدرتها على صناعة المعرفة وتوجيه السياسات وتحسين جودة القرارات.

لا تقتصر منصة «بوصلة» على عرض أسماء الجامعات والتخصصات، بل توفر منظومة متكاملة من المؤشرات والإحصاءات التي تمنح الطالب صورة شاملة عن كل تخصص، مثل أعداد الطلبة والخريجين، ومؤشرات الالتحاق، والتوزيع بين مؤسسات التعليم العالي.

كما تتيح المنصة مقارنة هذه المؤشرات بين التخصصات والمؤسسات، بما يساعد الطلبة على تقييم خياراتهم بصورة أكثر موضوعية ووعياً.

من شأن نجاح المنصة في توجيه الطلبة نحو خيارات أكاديمية أكثر توافقاً مع احتياجات سوق العمل وميولهم وقدراتهم أن يعزز كفاءة مخرجات التعليم العالي، ويحد من الفجوة بين التخصصات واحتياجات التنمية، بما يسهم في بناء رأس مال بشري أكثر قدرة على الاستجابة لأولويات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

تتجاوز أهمية المنصة بعدها التقني، لتكرس ثقافة اتخاذ القرار المبني على الأدلة، وتؤكد أن البيانات الرسمية يمكن أن تكون شريكاً أساسياً في بناء مستقبل الأفراد، تماماً كما تمثل أساساً للتخطيط الوطني وصنع السياسات العامة. فعندما تتحول الأرقام إلى معرفة مبسطة وسهلة الوصول، يصبح الطالب أكثر قدرة على اختيار المسار الذي ينسجم مع طموحه وإمكاناته واحتياجات المجتمع.

تجسد هذه المبادرة نموذجاً وطنياً للتكامل المؤسسي، إذ تتكامل الخبرة الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع الدور الأكاديمي والتنظيمي لوزارة التربية والتعليم العالي، لتقديم خدمة نوعية ترتقي بالإرشاد الأكاديمي وتسهم في بناء رأس مال بشري قادر على مواكبة متطلبات التنمية.

لطلبة الثانوية العامة، تتمثل الرسالة الأهم في أن المعدل يفتح باب الجامعة، لكن الاختيار الواعي هو الذي يصنع النجاح. فالتخصص المناسب هو ذلك الذي يجمع بين الشغف والقدرة والمعرفة، ويستند إلى معلومات دقيقة لا إلى الانطباعات أو الضغوط الاجتماعية.

أما أولياء الأمور، فهم شركاء حقيقيون في هذه المرحلة، ويكمن دورهم في مساندة أبنائهم بالحوار والتوجيه وتشجيعهم على البحث والاستكشاف، واحترام ميولهم وقدراتهم، لأن القرار الذي ينبع من القناعة والمعرفة يكون أكثر استقراراً ونجاحاً.

في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، يبقى الاستثمار في الإنسان الخيار الأكثر استدامة. وتمثل منصة «بوصلة» نموذجاً وطنياً يحول البيانات إلى معرفة عملية، ويترجم هذه المعرفة إلى قرارات أكثر وعياً، بما يساعد الطلبة على رسم مستقبلهم بثقة. فالمستقبل لا يصنعه المعدل وحده، بل تصنعه جودة الاختيار، والاختيار يبدأ دائماً بالمعلومة الصحيحة.

للاطلاع على المنصة اضغط على الرابط الاتي:https://pathfinder.pcbs.gov.ps/

عندما يُنصف التاريخ.. سيذكر محمود عباس

رامي جرار

في خضم الأحداث المتسارعة، والانفعالات التي تفرضها الحروب والأزمات، كثيرًا ما يصعب على الشعوب أن تُقيّم قادتها بموضوعية. فالتاريخ وحده هو الذي يمتلك القدرة على النظر إلى المشهد كاملاً، بعيدًا عن ضجيج اللحظة وضغط العاطفة.

وأعتقد أن التاريخ سيقف يومًا ليقول إن الشعب الفلسطيني كان محظوظًا بأن الرئيس محمود عباس تولّى قيادة المرحلة الأكثر تعقيدًا وخطورة في تاريخ القضية الفلسطينية.

لقد تسلّم زمام المسؤولية في مرحلة امتلأت بالتحولات الإقليمية والدولية، وسط اختلال كبير في موازين القوى، وتصاعد غير مسبوق في التحديات. ومع ذلك، اختار نهجًا مختلفًا يقوم على تغليب الحكمة على ردود الفعل، والعقل على الانفعال، والإدارة السياسية على المغامرات غير المحسوبة.

فقد تبنّى استراتيجية واضحة تقوم على رفض العمل العسكري باعتباره ليس الخيار الذي يخدم الفلسطينيين في ظل موازين القوى القائمة، واختار أن يخوض معركة السياسة والدبلوماسية في المحافل الدولية، مؤمنًا بأن تثبيت الحقوق الفلسطينية يحتاج إلى نفس طويل وإلى تراكم الإنجازات القانونية والسياسية، وليس فقط إلى المواجهة العسكرية.

كما حافظ على التنسيق الأمني بوصفه وسيلة لمنع الانهيار الأمني وحماية المجتمع الفلسطيني من الفوضى، وهو قرار قد يختلف حوله كثيرون، لكنه كان يرى فيه ضرورة للحفاظ على مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنع انزلاق الضفة الغربية إلى سيناريوهات أكثر خطورة.

وفي الوقت نفسه، واصل السعي لنيل الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، واستثمر أدوات القانون الدولي والمؤسسات الأممية لإبقاء القضية الفلسطينية حاضرة على الساحة الدولية، في وقت كانت فيه قضايا أخرى تزاحمها على اهتمام العالم.

ولعل أكبر شاهد على حكمة هذا النهج هو ما شهدته الضفة الغربية خلال سنوات حكمه، مقارنة بما تعرض له قطاع غزة من حروب مدمرة في أعوام 2008 و2012 و2014 و2021، ثم الحرب التي اندلعت في عام 2023 وما تلاها، وما خلّفته من دمار هائل وخسائر بشرية ومادية غير مسبوقة. لقد جنّب الضفة الغربية، إلى حد كبير، الدخول في مواجهات عسكرية واسعة النطاق كان من الممكن أن تؤدي إلى كوارث مشابهة، وتحافظ في الوقت نفسه على الحد الأدنى من استمرارية الحياة والمؤسسات.

قد يختلف الناس في تقييم السياسات، وقد تتباين المواقف السياسية، وهذا أمر طبيعي في كل المجتمعات. لكن التقييم الحقيقي لا يكون تحت تأثير اللحظة، بل عندما تهدأ العواصف ويبدأ المؤرخون بقراءة الوقائع والنتائج بعيدًا عن الاصطفافات والانفعالات.

وأنا على يقين بأن السنوات القادمة ستدفع كثيرين إلى إعادة قراءة هذه المرحلة بعين مختلفة، وسيكتشف الفلسطينيون أن الحكمة قد لا تكون دائمًا الأكثر شعبية، لكنها كثيرًا ما تكون الأكثر حفاظًا على الأوطان والناس.

وعندما يكتب التاريخ فصول هذه المرحلة، سيجد أن محمود عباس لم يكن رئيسًا يبحث عن تسجيل المواقف، بل قائدًا اختار أن يتحمل كلفة القرارات الصعبة إيمانًا منه بأن حماية الإنسان الفلسطيني والحفاظ على ما تبقى من مقومات المشروع الوطني مسؤولية تتقدم على كل الاعتبارات الأخرى.

ولعل الزمن وحده هو الكفيل بأن يكشف أن الفلسطينيين كانوا محظوظين بأن يقودهم في هذه المرحلة رئيس آمن بأن الحكمة قد تكون، أحيانًا، أعظم أشكال الشجاعة.

أجواء شديدة الحرارة

رام الله- الحياة الجديدة- توقعت دائرة الأرصاد الجوية أن يكون الجو اليوم الخميس شديد الحرارة في معظم المناطق، ويطرأ ارتفاع طفيف آخر على درجات الحرارة لتصبح أعلى من معدلها السنوي العام بحدود 5 درجات مئوية، فيما يطرأ يوم غد الجمعة انخفاض على درجات الحرارة مع بقائها أعلى من معدلها السنوي العام بحدود 3 درجات مئوية.

وحذرت «الأرصاد» من خطر التعرض لأشعة الشمس المباشرة لفترة طويلة خاصة في ساعات الذروة من الساعة 11 صباحا الى 4 مساء، واشعال النار في المناطق التي تكثر فيها الأعشاب الجافة، وترك الأطفال أو كبار السن داخل المركبات المغلقة، كما دعت إلى الإكثار من شرب الماء والسوائل.

النيابة العامة والشرطة تحققان في ظروف وفاة شابة جنوب الخليل

الخليل- الحياة الجديدة- باشرت النيابة العامة والشرطة إجراءات التحقيق في وفاة شابة تبلغ من العمر (18 عاما) جنوب الخليل.

وقال الناطق الإعلامي باسم الشرطة العميد لؤي ارزيقات: إن النيابة العامة أمرت بالتحفظ على جثمان الشابة، وإحالته إلى الطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة. وأضاف أن التحقيقات ما زالت جارية للوقوف على ملابسات الحادثة.

سؤال عالماشي

موفق مطر

العالم يتقدم.. ويصدم إرهاب (إسرائيل) المنظم.. ولكن!!!!

المستعمرون الإرهابيون المسلحون المنظمون تحت مسميات كثيرة، ينفذون مخططات تهجير المواطنين الفلسطينيين بالعنف والقتل وتدمير البيوت، وسرقة أراضيهم وتدمير مصادر أرزاقهم ومحاصيلهم الزراعية، وقطع عصب الحياة (المياه) وهذه جريمة موازية ترتكبها حكومة الصهيونية الدينية التي يرأسها بنيامين نتنياهو المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية بعد ثبوت الادعاء القضائي القانوني عليه بمسؤوليته المباشرة مع وزير الحرب الأسبق يوآف غالانت عن جريمة الإبادة بحق عشرات آلاف المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة.

فهذه الجرائم تنفذ تحت سمع وبصر وحماية جيش دولة الاحتلال (إسرائيل) الذي ما زال يرتكب المجازر في قطاع غزة، كان أحدثها بحق عائلة من ستة أفراد بينهم رضيعة تفحمت جثتها تماما، وبالتزامن قتل المستعمرون الإرهابيون المتوحشون مواطنين اثنين في قرية دير جرير الوادعة شرق رام الله في الضفة الفلسطينية.

ولا غرابة من تصاعد وتيرة جرائم المستوطنين وجيش الاحتلال في الضفة وغزة في ظل انشغال العالم بالحرب الأميركية- الإيرانية، وملف الطاقة بسبب أعمال عسكرية بين الجانبين وإغلاق مضيق هرمز، والتطورات الطارئة من جديد على قضية الملاحة في البحر الأحمر بعد تهديدات أعلنها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية، رغم قناعتنا الثابتة، أن منظومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني العنصرية تنفذ مخططاتها دون الحاجة لانتهاز الفرص.

فهذه الدولة (إسرائيل) الخارجة على القانون الدولي، والمتمردة على قرارات الشرعية الدولية، تدرك جيدا نقاط ضعف المجتمع الدولي، وكيفية تخفيف الضغوط السياسية والاقتصادية، والالتفاف على عقوبات اقتصادية تطال منتجات مستوطناتها، وشخصيات سياسية (وزراء في حكومة الصهيونية الدينية) كوزير الأمن القومي بن غفير، ووزير المالية سموتريتش، ليس بفضل نفوذ صهيوني ممنهج ومنتشر في مراكز قرار عديدة وحسب رغم شواهد تراجعه، بل لعدم وجود عمل منهجي ومنظم ومؤثر، يستثمر التحولات النوعية لدى الرأي العام الدولي، والمواقف الإنسانية المشرفة التي أبرزتها شعوب وحكومات ومنظمات واتحادات أوروبية بصفة خاصة، وكذلك في الولايات المتحدة الأميركية ذاتها، وفي دول القارتين الأمريكيتين أيضا.

فالتوقف عند حدود مشاهد المظاهرات المليونية، دون وضع برنامج عمل (فلسطيني- عربي) بأهداف قصيرة المدى وأخرى بعيدة، وتهيئة أسباب تحقيقها، ترك الباب مفتوحا لتسلل المجرمين المتخفين بقناع (اللاسامية) واستدعاء المشكلة اليهودية في أوروبا، ومن البديهي حدوث كل هذا في ظل انحسار عمل سياسي وثقافي لبيان خطر الصهيونية الدينية المتطرفة الإرهابية على العالم، وليس على فلسطين وحسب، بل على شعوب الدول الواقعة في مركز المنطقة الحضارية شرق وغرب وشمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وفي ظل بقاء العديد من الجاليات العربية مشدودة إلى عصبياتها السياسية الفئوية منها، والطائفية والمذهبية!!!

فلا منظمات رؤساؤها وأعضاؤها من أصول عربية لكنهم يتمتعون بجنسيات البلاد التي يقيمون فيها وبحقوق المواطنة، ترفع دعاوى في محاكم أوروبية أو أميركية ضد المجرمين ضد الإنسانية ومجرمي الحرب (من المستعمرين المستوطنين ومن ضباط وجنود جيش الاحتلال) وضد شخصيات ووزراء لم يوفروا فرصة إعلامية لإظهار دعمهم المادي (السلاح والمال) والمعنوي لمجموعات وتنظيمات المستوطنين الإرهابيين!!! فمعظم البينات والمستندات والوثائق تدين هؤلاء، ونعتقد أن مؤسسات وهيئات فلسطينية متخصصة تمتلك ما يكفي من المستندات القانونية لتعزيز شرعية وقانونية أي دعوى قضائية، فالمظاهرات على أهميتها البالغة، وقرارات الحكومات والبرلمانات في الدول المناصرة للحق الفلسطيني، والمناهضة لعنصرية الصهيونية الدينية الثابتة في جريمة الإبادة وإرهاب المستعمرين (المستوطنين) يجب تعزيزها بدعاوى قضائية في محاكم مختصة في دول تسمح قوانينها برفع دعاوى من هذا النوع، فالأصل في العمل السياسي أيضا هو إدانة المجرمين ضد الإنسانية ومجرمي الحرب، والمخالفين علنا للقوانين الدولية، ومحاسبتهم وفقا للتشريعات والقوانين والمعاهدات والمواثيق التي أجمعت عليها الدول والحكومات الممثلة لإرادات شعوبها، واتخذتها شريعة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

لم تعد اللوبيات الصهيونية بذات التأثير والنفوذ، فبلجيكا قررت مقاطعة منتجات المستعمرات، وستليها في المقاطعة هولندا ابتداء من الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر القادم، فيما الاقتراحات الثلاثة المطروحة لدى الاتحاد الاوروبي فيما يخص مقاطعة منتجات المستوطنات ما زالت قائمة بضغط وتوجهات اسبانيا وبلجيكا وايرلندا وهولندا، وهي: حظر استيراد بضائع المستوطنات كليا او جزئيا الى أسواقه وثانيها فرض رسوم جمركية وتعريفة باهظة لإخراجها من المنافسة في الأسواق الأوروبية، وثالثها تشديد القيود والرقابة وإخضاعها لإجراءات معقدة.

أما نحن الفلسطينيين والعرب فالمطلوب تعزيز إرادة حكومات وبرلمانات هذه الدول والتزاماتها بالقوانين الدولية، عبر تأكيد تمسكنا بالشرعية الدولية وقوانينها ومعاهداتها سبيلا لإقرار السلام في فلسطين والشرق الأوسط، على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.